

اتناثهم جبما على ان ينكحوا اما مثنى واما ثلاث واما رباع .

واظن ان هذه المثل التي تدنتها تكون لاجتلاه سر العرف لا يتم مثامنه غيره . ويغنى عن مزيد تتبع هنا ، ما قد يباح لنا من تدبر العرف في سياقه القرآني عند الحديث من (الطواهر الأسلوبية وسر التعبير).

« دلالات الالفاظ وسر الكلمة »

من قديم شغلت قضية الترادف علماء العربية واختلفت مذاهبهم فيها . والبيان القرآني يجب ان يكون له القول الفصل فيما اختلافا فيه ، حين يهدى الى سر الكلمة لا تقسوم مقامها كلية سواها من الالفاظ المقول بترادفها .

والامر كذلك في الفاظ القرآن ، ما من لفظ منها يمكن ان يقوم غيره مقامه ، وذلك ما ادركه العرب الصحاء الذين نزل بهم القرآن مصر المبعث واعيامه ان يأتوا بسوارة من مثله .

واعحتاج هنا الى وقنة قد تطول عند مشكلة الترادف التي طال الجدل فيها والخلاف عليها .

ولا يسعفنا تعدد الالفاظ للمعنى الواحد ، اذا كان عن اختلاف لغات القبائل ، وذلك ما لا خلاف فيه فيها اعلم (2) .

وانما يشققنا الترادف حين يقال فيه بتمدد الالفاظ للمعنى الواحد دون ان يرجع الى تمدد اللغات :

منا من يعد هذا الترادف ظاهرة فتنان الحس اللغوی و عدم قدراته على فسخ الدلالات وتحديد معانی الالفاظ ، او يراه من الفضول والتزيد الذي لا فائدة فيه (3) .

ومنا من يرى هذا الترادف ظاهرة لمن وسعة وقدرة على التصرف . وما اكثر من يباهون بهذا التراء اللغوی ويعدونه ميزة من مزايا العربية الشريفة . وان يكن تقدم الدراسات اللغوية قد جاوز بنا مرحلة

الامداد التي تجمع تسنان : تسم يؤتى به ليشم بعده الى بعض وهو الامداد الامثل نحو « ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة » ، « ثلاثين ليلة وابعنها بعشرين لفيفات ربه اربعين ليلة » .

« ولم يقولوا ثلاث وخمسين ، ويريدون ثانية ، كما قال تعالى : « ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم » وللمجمل بموضع هذه الالفاظ استعملهما « المتبني » في غير موضع التقسيم فقال :

« احاد ام سدايس في احاد ليلتنا المنوطة بالتنادي » ونسناس في لهم مثنى وثلاثة ورباع باية ناطر : « الحمد لله ناطر السموات والأرض جامل الملائكة رسلا اولى اجنحة مثنى وثلاثة ورباع » 34 وآية سبا : « قل انما امظمكم بواحدة ان تتقوموا الله مثنى ومرادي » 46 .

فتدرك الملاحظ البياني للواو في مثل هذا السياق ، بما تليد من كون الملائكة ليسوا جميعاً سواساً ، بل منهم اولو جناحين ومنهم اولو ثلاثة واولو أربعة . وفي آية سبا ، تغير يكون لهم فيه ان يتقوموا مرادي وان يتقوموا مثنى . ولو قيل « مثنى او مرادي » للزم ان يتقوموا جميعاً اما مثنى واما مرادي ، ولم يكن لهم ان يتقوموا في بعض الحالات مثنى ، وفي بعض الحالات مرادي .

وبهذا الاستثناء لا نرى السياق يستقيم ، بل لا نراه يصح اطلاقاً ، اذا ما وضعت (او) مكان (الواو) في آية النساء . لأن متنفس التعبير بحرف (او) انه لا يسوغ لهم الا ان ينكحوا جميعاً مثنى او ثلاث او رباع ، بحيث لا يختلق رجل من رجل ، وليس هذا هو الحكم المستند من الآية في اباهة تعدد الازواج ما بين مثنى وثلاثة ورباع ثم لا يتجاوز وزنها الى المحظور وراء رباع (1) ويخطئ سر العربية من يدرك بين « مثنى وثلاثة ورباع » وبين اثنين وثلاثة واربع المعادلة لتسبع ا

كما يخطله من لا يميز بين « مثنى وثلاثة ورباع » وبين « مثنى او ثلاث او رباع ، بما تليد « او » من

(1) انظر تفسير الطبرى والزمخشري : سورة النساء .

(2) السيوطي : المزهر من 405 مط الحلى

(3) ابن هارس : الصاحب في نته اللغة 11 .

ولما ساله ابن خالويه : ماين المهد ، والصارم ،
والقضيب ، والحسام ، و .. و ..

أجاب : هذه مثات ، وكان الشيغ لا يفرق بين
الاسماء والصلات (2).

ومنذ أبو هلال العسكري « كتابه (الفروق
اللغوية) لبيان ان اختلاف اللفاظ في لغة واحدة ،
يوجب اختلاف المعانى . لماذا جرى اسمان على معنى
من المعانى او عين من الامean فى لغة واحدة » نما
كل واحد منها يتضى خلاف ما يقتضيه الآخر ، والا
لكان الثاني نصلا لا يحتاج اليه » .

قال : « والى هذا ذهب المحققون من العلماء ،
والى اشار « البرد » في تفسير قوله تعالى من آية 48 ،
سورة المائدة :

« لكل جعلنا منكم شرمة ومنهاجا » معطى
شرعية على منهاج ، لأن الشرعة لأول الشيء
والمنهاج لمعظمها ومتسعه ... ويعطى الشيء على
الشيء وان كانا يرجعان الى شيء واحد ، اذا كان
في احدهما خلاف للآخر ، فاما اذا اريد بالثانية ما
اريد بالاول فهو خطأ .

قال أبو هلال : « والذي قاله « البرد » هاهنا
في المعطى ، يدل على ان جميع ما جاء في القرآن ومن
العرب من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا ... معطوب
احدهما على الآخر ، فاما جاز هذا فيما لما بينهما من
الفرق في المعنى . ولو لا ذلك لم يجز معط زيد على ابي
عبد الله ، اذا كان هو هو (3) .

والى هذا ذهب « ثعلب » ونقل قول « ابن
الامرabi » : « وكل حرفين او تعتيمها العرب على معنى
واحد ، في كل منها معنى ليس في صاحبه ، ربما
مرئناه تأخيرنا به ، وربما فمض علينا علم نلزم العرب
جمله .

ومصرح « ابن مارس » في كتابه الصاحبى :
« ومذهبنا ان كل صفة منها - اي الصلات الواقعه
على الشيء الواحد - معناها غير معنى الاخرى .
وقد خالف قوم في ذلك مزعموا أنها وان اختلت الفاظها
مانها ترجع الى معنى واحد »

المماضلة الساذجة بين اللغة العربية وغيرها من
اللغات ، ووجهنا الى البحث في خصائص العربية
متنعدين بما قدمت البحوث العلمية الحديثة في اللغويات
والصوتيات ، فلم تعد كثرة الالفاظ الدالة على المعنى
الواحد مدعاعة فخر وعباهة ، وانما أصبحت قافية
تلمس حلا .

وحين ننظر فيها ومل البناء من كتب اللغة
ومعاجمها ، نراها تسلك مسلكين مختلفين متباعدين:
منها ما يقرر وجود الترافق فيخشد للمعنى
اوحاد اللفاظ ذات عدد ، وهذا هو مسلك « ابى
مسحل الامرabi » (في القرن الثاني هـ) في كتابه (النواذر)
« وابن السكري » (ق 3 هـ) في (الالفاظ) .
وللبرهوزيابادي صاحب (التاموس) كتاب في
المترادفات اسمه (الروض المسلوك فيها له اسمان
الى الوف) .

وكتاب آخر في اسماء المثل جمع فيها ثمانين
اسما .

ونقل « ابن مارس » قول من سمع « ابن
خالويه » يقول :

« جمعت للأسد خمساً إسم ، وللحجة مائتين »
كما نقل خبر « الأصمى » حين سأله « الرشيد »
في شعر غريب مسره ، فقال الرشيد : يا أصمى ،
ان الغريب عندك لغير غريب .

وقال : يا امير المؤمنين : الا اكون كذلك وقد
حظيت للحجر سبعين اسما ؟ (1) .

ومن قالوا بالترافق : الفراء ، وتطرب ،
والنخر الرازي ، والتاج السبكي . ويوشك ان يكون
هذا هو مذهب « جلال الدين السيوطي » .

وانكره علماء آخرون انكارا باتا ، الا ما كان منه
في لفادات عددة . منهم « ابو علي الفارسي » الذي سمع
« ابن خالويه » يقول في مجلس سيف الدولة بحلب :
احظ للسيف خمسين اسما .

لتبسم ابو علي وقال : ما احظ له الا اسماء
واحدا هو السيف .

(1) السيوطي : المزهر في علوم اللغة 405 حلبي بالقاهرة

(2) ابن مارس : الصاحبى في لغة اللغة 15 السلبية بالقاهرة

(3) ابو هلال العسكري : الفروق اللغوية ، ص 12

وبه « الجاحظ » في أكثر من موضع في كتبه ورسائله إلى بطانة الترافق ، إلا أن يكون اهلاً لفاته (1) .

*

وذلك التضية فيها أعلم معلنة لم يستقر فيها أصحاب العربية على رأي حاسم ، وإن كان مذهب القول بالترافق هو الذي غلب وراج في المصادر المتأخرة . ويقول به اليوم عدد من أصحاب التخصص في فن اللغة وعلم الاجتماع (2) .

والى ماض قريب ، كانت قضية الترافق من بين ما شغل به المجتمع النموي في القاهرة . وقد اقترح أحد السادة المجمعين أن تختلف من عبارة المترافقات تختلف معها للنظائر العربية يستبعد ما زاد في المعنى الواحد من لفظ واحد يختاره المجمعيون من معاجم العربية (3) .

*

والقرآن الكريم كتاب العربية الأكبر ، ومن الحق إلا نأخذ في هذه القضية برأي دون هرضاً على الكتاب العربي المبين » .

ولقد شهد التتبع الاستقرائي لما درست من الناظر القرآن الكريم ، أنه ينفي الترافق ، إذ يستعمل اللفظ بدلاً منه لا يمكن أن يزديها لفظ سواه ، في المعنى الذي تقدم له المعاجم وكتب التفسير هدا من الألفاظ قل أو كثر .

وهذه بعض أمثلة تجلو موقب البيان الاملى من قضية الترافق التي اختلطوا فيها :

العلم والرؤيا :

تسر المعاجم أحد اللقطتين بالأخر .

ونستقرىء مواضع ورودهما في القرآن ، ونتدبر سياتها غالباً بترافقان :

(1) انظر مثلاً : الحيوان : 56/4 ، 200/7 .

(2) منهم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (دلالات الاناظر) والدكتور علي عبد الواحد في مقال نشره من مزايا لغتنا العربية ولغائتها وشرائها ، سنة 1963 .

(3) المجلد الثامن ، من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .